

## اقتصاد

مسلسل التموين اليومي...  
أغذية غير صالحة «لأكل»!!

عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسان نصر الله لـ«الوطن» أن دوريات التموين ضبطت خلال أقل من شهر ١٢ معملًا لإنتاج مواد الألبان والأجبان غير الصالحة للاستهلاك البشري وغير مطابقة لشروط السلامة الصحية والغذائية. إضافة إلى ضبط معملين لصناعة الأغذية والمربيات الفاسدة ومعمل لتصنيع مادة بسب البندورة ومعمل لتصنيع ديس التمر والمربيات أيضاً غير الصالحة للاستهلاك.

كما بين أن دوريات حماية المستهلك تمكنت بالتعاون مع بعض الأجهزة المختصة ضبط أربع سيارات محملة بمادة الفروج وضبط كميات كبيرة من مادة الفروج المجمد وغير الصالح للاستهلاك أيضاً في مستودعات في مدينة دمشق.

ولتوضيح ماهية معظم حالات الغش التي يقوم بها أصحاب معامل تصنيع الألبان والأجبان بينت حماية المستهلك أن معظم حالات الغش المتبعة في هذا المجال تكون عبر قيام صاحب المعمل أو المنشأة بتصنيع الألبان والأجبان من حلب البودرة الخالي الدسم، إضافة إلى اختيار أماكن هذه المنشآت في أماكن غير نظيفة وليس فيها أدنى مواصفات النظافة والسلامة الغذائية.

وأن أهم الإجراءات التي طبقتها حماية المستهلك لقمع هذه المخالفات هو إغلاق تلك المعامل ومصادرة الآلات المستخدمة في عملية الغش وإحالة أصحابها موجوداً على القضاء المختص والعمل على تطبيق واتخاذ أقصى العقوبات الرادعة بحق أصحابها.

وعن ارتفاع معدلات المخالفة في الأسواق مؤخراً بين المدير أن المسألة متعلقة بتشييد الرقابة على الأسواق والحضور الدائم لمعاصر ودوريات حماية المستهلك في مختلف المناطق والأسواق وخاصة الرئيسية، وأن

الأولويات الحالية لدوريات حماية المستهلك هي التركيز على ضبط المخالفات الجسيمة وخاصة المواد الفاسدة والمنتجة الصلاحية وعدم توافر بطاقة البيان الخاصة بالمادة المعروضة، إضافة إلى التركيز على تقاضي الباعة لزيادات سريعة وحالات التلاعب والاتجار بالمواد المدعومة من الدولة وخاصة تهريب الدقيق التمويني والخبز ومواد المحروقات، وكشف حالات الغش والتدليس وقمع وكسر مظاهر الاحتكاك كافة.

وعن الرقابة الاستقصائية التي تتبناها الوزارة مؤخراً أكد مدير حماية المستهلك أنها تعمل على سير الأسواق عبر آلية رقابية وتتبع غير مباشرة للأسواق ورصد الحركة السعرية للمواد والسلع كما أنها تعمل على كشف ومتابعة مخالفات أجهزة حماية المستهلك وعناصر الدوريات وتقييم أدائهم وأنه وفي هذا الإطار تم إنهاء تكليف العديد من المراقبين نتيجة تقصيرهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

مؤكداً أنه يجري التعامل مباشرة مع أي مخالفة ترد إلى إدارة حماية المستهلك عن أي خلل في أداء أي مراقب تمويين وأن الوزارة لا تتساهل في محاسبة أي مراقب ارتكب مخالفة وخاصة أن المطلوب من هؤلاء المراقبين هو ضبط المخالفات وليس ارتكاب المخالفات، وأن هناك تشدداً كبيراً في الوزارة متابعة عمل المراقبين والقيام بجولات رقابية على المراقبين أنفسهم وزيارة بعض الأماكن التي نفذت بها دوريات حماية المستهلك جولات للتأكد من سلامة العمل ورصد أي أثر مخالف لدى الباعة أو المستهلكين من سلوكيات وعمل دوريات حماية المستهلك.

مبيناً أن الوزارة تسعى إلى عدم وجود حالات تقصير في عمل جهاز حماية المستهلك ووضع الخطط اللازمة دوماً للقيام بالمهام المطلوبة منها بالشكل الأمثل.

هنا غانم

انتقادات عديدة تقدم بها أعضاء مجلس الشعب خلال مناقشة تقرير لجنة الموازنة للدولة للعام ٢٠١٧ يوم أمس، حيث أكد الأعضاء أن ما جاء في التقرير هو إنشاء كثير، مشككين بالأرقام الصادرة في تقرير الموازنة ولاسيما أرقام الدعم المتعلقة بالدقيق وغيره، ولم يحقق الغاية التي وجد من أجلها.

وأكدوا ضرورة زيادة رواتب العاملين في الدولة بما يتناسب مع الأسعار وإعادة العمل بالبطاقة التوطينية والأهم إيقاف عملية استثمار صالات التدخّل الإيجابي لتكون فقط للقطاع العام.

هذا وتضمن تقرير لجنة الموازنة في مجلس الشعب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عدة توصيات موجبة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ركزت حول تعزيز مقومات الصمود للاستمرار في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والأمان وتوفير الدعم اللازم لقواتنا المسلحة الباسلة وقوى الأمن الداخلي وتعزيز قدراتها القتالية، والاهتمام بجري الجيش والقوات المسلحة وتأمين كل مستلزماتهم وطلباتهم ومنحهم كامل العناية والرعاية اللازمين.

إضافة إلى زيادة الرواتب والأجور ومتمماتها لجميع القوى العاملة في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وأسر الشهداء تقديراً لهم ولتضحياتهم، وإيجاد فرصة عمل لكل عسكري مضى على وجوده في الخدمة الاحتياطية مدة عامين تقديراً لهم ولتضحياتهم الوطنية. وضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط آلية السوق بالنسبة لسعر صرف الدولار والحد من ممارسات السوق غير النظامية، وضبط حركتي الطلب والعرض والسيطرة على المضاربات التي تجري في السوق السوداء.

إضافة إلى إحداث مؤسسة عامة تسمى مؤسسة الشهيد ترعى مصالح ذوي الشهداء وتعنى باحتياجاتهم ومتطلباتهم، مع ضرورة استصدار



طابع بقيمة خمس وعشرين ليرة سورية تجبى لمصلحة هذه المؤسسة كي تكون مورداً حقيقياً للعناية بأسر الشهداء وذويهم وجرحى الجيش وغلاء الأسعار والضرر بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التلاعب بها أو استعمال الغش في التزوير في تواريخ انتهاء صلاحيات المواد أو التغيير في المواصفات.

وأوصى التقرير أيضاً بضرورة ربط الأجر بالإنتاج وتحفيز المنتجين والعمال والفلاحين وصغار الكسبة وإيجاد آلية تربط بين الأجور والأسعار. وإعادة النظر بالسياسات الضريبية المعمول بها، والإسراع بإعداد نظام ضريبي جديد يحقق العدالة الاجتماعية والضريبية، ويمنع حالات التهرب الضريبي ويعد جسور الثقة بين المواطنين والدولة ويؤمن مورداً حقيقياً لخزائنها، وتعميم ثقافة الوعي الضريبي. وإعادة النظر

بالتركيب الهيكلية المؤسسات وشركات القطاع العام ودعمه وتطويره وتوفير مستلزمات وتعزيز الإنتاج الوطني وحمايته وترشيد الاستيراد.

إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمهجرين ومراكز الإيواء والإغاثة وتقديم المعونات الإنسانية اللازمة لهم وخصوصاً في محافظة دير الزور وكفريا والفرقة وجميع المناطق المحاصرة من القوى الإرهابية المتفجرة الظالمية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والاستمرار في تأمين الاحتياجات الأساسية بالأسعار المناسبة وتوفير الرعاية الصحية والطبية والاستمرار في تقديم الخدمات الثقافية والترفيهية والتعليمية، وضرورة تأمين مورد رزق لكبار السن والعجزة ممن ليس لديهم أي مورد رزق ولا يتقاضون أي رواتب تقاعدية.

كما أوصى بالاستعجال في معالجة ظاهرة هجرة الشباب وأصحاب الخبرات الفنية والعلمية

## من المسؤول عن هذه الفضيحة؟

## تركيا أكبر الموردين للأسواق السورية



الدرنات بقيمة ١٠٤ ملايين دولار. وتراوحت قيمة المستوردات بين ٦٥ و ٩٥ مليون دولار للمواد الأخرى للألماح والكهربيات والأحجار وخيوط من شعيرات تركيبية أو اصطناعية والياف بصرية وأجهزة تصوير فوتوغرافي وسينمائي وأجهزة قياس وفحص طبية أو جراحية. وتضمنت المستوردات أيضاً المنتجات الكيماوية المتنوعة والخشب والمنتجات الخشبية وقمح

الوطن

انخفضت قيمة إجمالي مستوردات سورية نحو نسبة الثلث خلال السنوات السبع الأخيرة من نحو ١٧,٦ مليار دولار لعام ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٤,٨٦ مليارات دولار لعام ٢٠١٥ وقد تدرج هذا الانخفاض على مدى سنوات الأزمات إلى ١٧,٧ مليار دولار لعام ٢٠١١ حيث شهد حجم المستوردات هبوطاً شديداً إلى نحو ٧,٩ مليارات دولار لعام ٢٠١٢ ثم بدأ يتراوح بين ٦ و ٧ مليارات دولار للسنوات الأخرى اللاحقة ليعود ويسجل هبوطاً كبيراً لعام ٢٠١٥. وبموجب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، فقد استحوذت الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاءها مثل المسجلات والتلفزيونات على الحصة الأكبر من حجم المستوردات بقيمة ٣,١٦ مليون دولار ثم المركبات باستثناء السكك الحديدية والترامات بقيمة تقارب ٢,٩٨ مليون دولار وبعدها الآلات وأجهزة ميكانيكية ومراجل وأجزاءها بقيمة نحو ٢٤٧ مليون دولار ثم اللدائن ومصنوعاتها ٢٣٩ مليون دولار والزيوت والدهون النباتية والحيوانية والمنتجات المشتقة منها بقيمة ٢٣٠ مليون دولار، والقهوة والشاي والمثمة والتوابل بقيمة ١٩٦ مليون دولار والحبوب بقيمة ١٩٣ مليون دولار والحديد والفولاذ بقيمة ٤٨ مليون دولار والسكر والمصنوعات السكرية بقيمة ١١٣ مليون دولار والخضروات الصالحة للأكل والجزور

## مدير هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»:

## ضوابط جديدة للتأمين الصحي الداخلي والخارجي

محمد راكان مصطفى

أكد وزير المالية مأمون حمدان ضرورة الاهتمام بموضوع الحكومة وتطوير نظامها ضمن هيئة الإشراف على التأمين وتطبيقه على شركات التأمين العاملة في السوق السورية، مشيراً إلى أن عمل الشركات وسوق التأمين لن يستقر إلا بالاعتماد بنظام حوكمة منظور تدار الشركات وترافق بمقتضاها، ويؤدي إلى إظهار الفساد المالي والإداري في هذه الشركات ويضمن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة، وخلال اجتماعه أمس مع الهيئة، شدد حمدان على ضرورة إيداء الرقابة الداخلية في شركات التأمين الأهمية القصوى ومراقبة أدائها والتقارير المالية الصادرة عنها، مؤكداً ضرورة أن تمارس الهيئة دورها الإشرافي لهذا القطاع بفعالية، وناقش المجلس بشكل مفصّل الميزانية الختامية لهيئة الإشراف على التأمين لعام ٢٠١٥ وميزانية صندوق

مضري حوادث السير للعام نفسه ليقربها بعد الأخذ بالملاحظات التي وضعت عليها. من جهة أخرى أقر المجلس تشكيل لجنة مهمتها الانتهاء من مشروع تعديل قانون التأمين بصيغته النهائية (المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠١٥)، على أن تنجز هذه اللجنة مهمتها خلال شهر من تاريخه، وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين عامر ناصر آغا أن وزير المالية أولى اهتماماً بضرورة تطوير نظام الحوكمة الموجود والمعتمد حالياً في سوق التأمين، مشيراً إلى أن النظام الحالي يتضمن الشروط الواجب توافرها لتطوير نظام الحوكمة الموجود والمعتمد حالياً في سوق التأمين، مشيراً إلى أن النظام الحالي يتضمن الشروط الواجب توافرها لتطوير نظام الحوكمة الموجود والمعتمد حالياً في سوق التأمين، مشيراً إلى أن النظام الحالي يتضمن الشروط الواجب توافرها لتطوير نظام الحوكمة الموجود والمعتمد حالياً في سوق التأمين، مشيراً إلى أن النظام

التأمين من خلال الرقابة على كل الأعمال الفنية والمالية والإدارية في شركات التأمين وبشكل خاص تقوم بتدقيق البيانات المالية وحالات إعادة التأمين والقطع الأجنبي، إضافة إلى قيامها بجولات ميدانية تفقدية على الشركات وتلقي شكاوى المواطنين ومعالجتها، كما قامت الهيئة في العام الحالي بتوجيه إشارات بحق شركات التأمين المخالفة وتم منحها مهلة للشركات المخالفة حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ لتصحح أوضاعها وفق الأنظمة والقوانين. وتم في الاجتماع اتخاذ قرار من مجلس الإدارة بتعديل المهلة حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ استناداً إلى التجارب التي اكتسبها في معالجة المخالفة المرتكبة من قبلها، واستجابة لطلبها بمنح مهلة إضافية لاستكمال عملية المعالجة، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل على تطوير آلية الرقابة للهيئة تمارس دورها الرقابي والإشرافي في قطاع التأمين بشكل فعال، وعن تعديل مشروع قانون التأمين بين آغا أن اللجنة

السابقة وصلت إلى مسودة مشروع للقانون سيتم البدء انطلاقاً من مناقشة هذه المسودة وإجراء التعديلات اللازمة أن اقتضى الأمر بما يكفل صدور نص يخدم وليبي احتياجات القطاع التأميني. وعن موضوع التأمين الصحي بين آغا أنه وانطلاقاً من ملاحظة الهيئة ونتيجة البيانات المالية لعام ٢٠١٥ توضح وجود خسائر كبيرة في محافظة اللاذقية وعند التدقيق في هذا الأمر اتضح أن أحد الأسباب يعود إلى تغطية الشركات للمؤمن لهم صحياً خارج القطر ما يرتب على الشركات أعباء كبيرة، وبناء عليه تم الاقتراح بوضع مجموعة من الضوابط لتغطيات التأمين الصحي الخارجي وتم الموافقة من المجلس على ضرورة وضع هذه الضوابط لحماية الشركات، إضافة إلى وضع ضوابط لعمل التأمين الصحي في الشركات الخاصة بشكل عام للتأمين الخارجي والداخلي.



## بيت للمنتجات السورية في روسيا قريباً

علي محمود سليمان

كشف مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات السورية المهدي الدالي عن توقيع مذكرة تفاهم لإقامة معرض دائم للمنتجات السورية المعدة للتصدير في جمهورية روسيا الاتحادية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الدالي أن التوقيع تم بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات السورية وكفريق أول وشركة أدبيج يوراك الروسية، موضحاً بأن إقامة أي معرض في الخارج يساهم في التسويق للمنتجات السورية، وبإقامة البيت السوري سيساهم في دعم توقيع الصفقات بين التجار السوريين والروس، حيث إن السوق الروسية بمساحته الجغرافية وإمكاناته الاقتصادية قادر على امتصاص كل المنتجات السورية، ولكن في ظل ضعف المعلومات لم يكن هناك تسويق جيد للمنتجات السورية، فضلاً لا يمكن تسويق

التفاح السوري إلى روسيا خلال الشهر العاشر لكون موسم التفاح في روسيا في ذروته، ولكن يمكن تصدير التفاح إلى السوق الروسية بعد الشهر الأول وهذا النمط من المعلومات غير معروفة للتجار والمصدرين كافة وإنشاء البيت السوري سيساعد في توفر المعلومات.

وأوضح الدالي أن افتتاح المركز الرئيسي للبيت السوري سيكون خلال شهر تقريبا من تاريخ تصديق المذكرة، إضافة إلى إقامة فروع أخرى للبيت السوري خلال أربعة أشهر، أولها سيكون في مدينة «محم سكارا» ضمن جمهورية أفغانستان، وفي الأقاليم أخرى مثل (سمارا) -نوفوسيبسك- موسكو- سان بطرسبورج- روستوف) ومدن أخرى حيث تتطلب الحاجة ذلك، إضافة إلى العمل على فتح فروع في جمهورية بيلاروسيا - مدينة مينسك، بمساحات يتم الاتفاق عليها لاحقاً بعد تجهيزها بالشكل المناسب، على أن تحدد مدة سريان هذا الاتفاق ضمن ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه وتكون قابلة للتجديد أو الإيقاف أو التعديل برضى كلا الطرفين.

وحسب تفاصيل مذكرة التفاهم فإن إقامة البيت السوري يساعد في وضع الوسائل الملائمة والصيغ الفعّالة لتنشيط التبادل التجاري وتحسين جودة المنتجات ورفع كفاءتها وقدرتها التنافسية وتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير وتنمية التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري والصناعي بين البلدين في المجالات المختصة.

وسيكون البيت السوري قناة للبيع المباشر للمستهلك الروسي، ويسمح بإبرام عقود وصفقات مباشرة بعد تقديم التسهيلات اللازمة من كلا البلدين لتسهيل نقاد السلع والمنتجات السورية إلى السوق الروسية، حيث ستقوم الشركة الروسية بتخصيص مكان مناسب بمساحة لا تقل عن ٢٠٠٠ متر مربع لزوم إقامة المركز الرئيسي للبيت السوري في مدينة مايبوك في جمهورية الأديغية ضمن روسيا الاتحادية وتجهيزه بشكل مناسب بالخدمات الأساسية وبنى تحتية من كهرباء وماء واتصالات.

ومن بنود المذكرة أن تقوم الشركة الروسية بتقديم المساعدة اللازمة للعمل في البيت السوري في مجال المعلومات التجارية والاقتصادية ودراسة السوق الروسية وتبادل العروض التصديرية التي من شأنها تنمية التعاون التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري والصناعي بين البلدين، وتسهيل إجراءات دخول البضائع والمنتجات السورية من خلال عمليات الشحن والنقل والتخليص الجمركي، إضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة للحصول على تأشيرات دخول التجار والصناعيين ورجال الأعمال والعمال، والتوسط لدى الجهات المعنية الروسية لتسهيل إدارة وتشغيل البيت السوري. ومن التزامات هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات السورية أن تقوم بالإشراف على عمل البيت السوري، والتنسيق اللازم مع يلزم لتأمين كادر لإدارة البيت السوري، وتقديم المساعدة اللازمة في مجال المعلومات التجارية والاقتصادية ودراسة السوق السورية وتبادل العروض التصديرية، إضافة إلى التواصل مع الجهات المعنية لتسهيل وتيسير إجراءات التبادل التجاري.